

المجموع

يتحدث به وإن رأى ما يكره لم يجز أن يتحدث به لما روى أبو رافع رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من غسل ميتا وكنتم عليه غفرا لله له أربعين مرة الشرح حديث أبي رافع رواه الحاكم في المستدرک قال هو صحيح على شرط مسلم وأبو رافع اسمه مسلم وقيل إبراهيم وقيل ثابت وقيل هرمز توفي في خلافة علي رضي الله عنه وقيل غير ذلك وهذا الحكم الذي قاله المصنف قاله جمهور الأصحاب وقال صاحب البيان رحمه الله لو كان الميت مبتدعا مظهرا لبدعته ورأى الغاسل ما يكره فالذي يقتضيه القياس أن يتحدث به في الناس للزجر عن بدعته وهذا الذي قاله صاحب البيان متعين لا عدول عنه والحديث وكلام الأصحاب خرجا على الغالب وقد جاءت نصوص في هذا وعكسه وسنوضحها إن شاء الله في آخر باب التعزية والله أعلم فرع في مسائل تتعلق بالباب إحداها يجوز للجنب والحائض غسل الميت بلا كراهة وكرههما الحسن وابن سيرين وكره مالك الجنب دليلنا أنهما ظاهران كغيرهما الثانية قد سبق في باب إزالة النجاسة أن الآدمي هل ينجس بالموت قولان سواء المسلم والكافر أصحابهما لا ينجس والثاني ينجس وأما غسلته فإن قلنا لا ينجس بالموت فطاهرة وإن قلنا ينجس فالقياس أنها نجسة ونقل الدارمي عن أبي إسحاق المروزي أن غسلته طاهرة سواء قلنا بطهارة الآدمي أم بنجاسته قال الدارمي في هذا نظر الثالثة ذكرنا أنه يستحب أن يغسل الميت ثلاثا فإن لم يحصل الانقاء بها وزاد حتى يحصل الانقاء قال السرخسي قال القفال وإذا حصل الانقاء بالثلاث لا بأس أن يزيد عليها إذا بلغ به وترا آخر بخلاف طهارة الحي فإنه يمنع من الزيادة على ثلاث والفرق أن طهارة الحي محض تعبد وهنا المقصود التنظيف وإزالة الشعث الرابعة سبق أن مذهبنا استحباب المضمضة في غسل الميت والاستنشاق وبه قال مالك وأحمد وداود وابن المنذر وقال أبو حنيفة لا يشرعان وحكاه ابن المنذر عن سعيد بن جبير والنخعي والثوري دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم وأبدأن بمواضع الوضوء منها ومذهبنا استحباب تسريح شعر